معوقات الممارسة الديمقراطية في موريتانيا

أ. د محمد الأمين ولد سيد باب(*)

تمهيد:

عندما نلقي نظرة على تطور القضية الديمقراطية في موريتانيا، منذ الحصول على الاستقلال إلى اليوم، نلاحظ تنوع المراحل وتواترها السريع نسبيا، على النحو الآتي:

- من النظام البرلماني ١٩٥٩م إلى النظام الرئاسي ١٩٦١م.
- من التعددية الحزبية ١٩٦١م إلى الحزب الواحد سنة ١٩٦٤م.
- من هيمنة الحزب الواحد على الحياة السياسية ١٩٦٦م إلى النظام العسكري ١٩٧٨م، وتدخل العسكريين في الشئون السياسية، حيث ساد الجمود ورفض الرأي الآخر، أو بتعبير أدق سيادة الدكتاتورية حتى ١٩٩١م، حيث أخذ يطغى على الساحة السياسية تفاعل جديد مع إشكالية الديمقراطية.

وظهرت أسئلة غدت موجة جديدة من الخطابات والأدبيات، بل جزءا أساسيا من الفعل السياسي المحلي خلال السنوات الأخيرة. تأكد ذلك عبر طرح مسألة التعددية بوصفها قضية مركزية في الحياة السياسية الموريتانية، وعبر احتلال المسألة المؤسساتية للمواقع الأولى من النقاشات التي دارت بين القوى الوطنية والممارسات اليومية للتيارات والحركات السياسية الجادة،

(*) أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة نواكشوط.

وعبر المطالبة بحقوق الإنسان والدفاع عنها من قبل الروابط والنقابات الناشئة، وعبر اكتشاف إشكالية المجتمع المدني الذي أخذ الموريتانيون يتبادلون الحوار حوله مؤخرا بكثير من الحذر.

إن تحديات التعددية وجل مقاربتها في موريتانيا تحيلنا إلى مضامين متنوعة، لكنها في نهاية الأمر متطابقة، وإذ نجدها تطرح ضمن إشكالية واسعة تتعلق بحرية الرأي، والحق في الاجتماع، وتعدد الأحزاب والتنظيمات المهنية والنقابية والجهوية ومختلف حقوق الفرد؛ فإنها غالبا ما تشير إلى تعدد الجماعات التي تتبنى مفاهيم سياسية متمايزة حول حاضر وموريتانيا ومستقبلها (اليسار الشيوعي، والتيار القومي العروبي، والحركة الإسلامية).

ولكن هل بالإمكان كذلك أن نتجاهل أن التعددية تأخذ من وجهة أخرى طابعا ومضمونا لصيرورة تتجاوز الإطار التعريفي الذي حددناه، حيث تنزع إلى اتخاذ شكل ومضمون لتعددية ثقافية لغوية (التعريب والفرنسة) وقبلية (يوجد في موريتانيا أكثر من مائة قبيلة) وعرقية (عرب وزنوج)، في إطار مجتمع هش وأجهزة دولة لم تكمل بعد بناءها الذاتي الحديث (شرع في تشييد البنى الأساسية للدولة مع مطلع الستينيات).

هنا يطرح إذن الوجه الآخر لإشكالية التعددية المناقض إلى حد بعيد لمهمة بناء الدولة الوطنية، ولفكرة استمراريتها وصمودها أمام مختلف التحديات الخارجية والداخلية (الخلافات مع دول الجوار الجغرافي، والنزاع في الصحراء الغربية).

فهل يمكن أن يدفعنا الخوف من التشرد الذي قد تحدثه الديمقراطية المفتوحة إلى الأخذ بفرضية عبر عنها ذات يوم سياسي جزائري (سليمان

عميرات) عندما قال: "لو خيرت بين الجزائر والديمقراطية لاخترت الجزائر".

يجب الإقرار بأن أخطارا عدة تهدد المشروع الديمقراطي في كل مكان من العالم؛ فهل يمكن أن تدخل موريتانيا – بحكم المستوى المحدود لتطورها السياسي – في صيرورة قد تؤدي بها إلى أن تعيش حالات من الفوضى وعدم الاستقرار؟ وهل يجوز – باسم التعددية والديمقراطية – أن نخاطر بوجودنا السياسي بوصفنا دولة ومجتمعا؟ وفي المقابل كيف نقبل الاستبداد في حين أن كل تجارب الاستبداد عبر العالم لم تؤد إلى إنشاء دولة قوية صلبة قادرة على مواجهة مختلف التحديات المفروضة عليها؟

بين الاستبداد والفوضى يوجد هامش للحياة السياسية (الحرة) و(الخلاقة) و(الديمقراطية)، وهذا الهامش رهين بمستوى التطور والنضج الذي تكون قد تبلغه الأطراف السياسية؛ فمن خلال موازين قوى تحدد مضامينها ومواقعها عوامل ذاتية وموضوعية، وترسم مساحة هذا الهامش عبر مختلف أشكال الصراع السياسي؛ التي هي صراعات قابلة للمراجعة والتصحيح حسب الظروف، ولكن على أساس الإجماع – من خلال ذلك يمكن إنجاز الفعل الديمقراطي، ويفترض هذا النموذج المثالي نضجا كبيرا لدى الفاعلين السياسيين المعنيين.

هناك كثير من الأسئلة يمكن أن يتزاحم على أفكارنا ونحن نستعد للحديث عن معوقات الممارسة الديمقراطية في موريتانيا؛ من ذلك مثلا:

- ما مخاطر الديمقراطية على مجتمع مازال يفتقر إلى الحد الأدنى لأولويات التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟

- ما الأسباب التي حدت بالنظام السياسي في موريتانيا إلى قبول التعددية السياسية؟
- هل يمكن فهم التعددية بمعزل عن القضية الديمقراطية في شموليتها؟
- هل يوجد طرف من أطراف الساحة السياسية الموريتانية يمكن عده ضد الديمقراطية وعدوا لها؟

من الواضح أن تطبيق الديمقراطية ليس مسألة قرار إداري من طرف السلطة، بل هو تعبير عن إرادة شعبية واعية، لكن هل يكفي أن يعبر الشعب عن إرادته وأن تتوافر نية حسنة لدى السلطات حتى يتم تطبيق الديمقراطية بمفهومها الحقيقي؟

إن القضية قضية بنيات عميقة وتطور تاريخي وشروط موضوعية ونزعات تفعل في أسس الواقع، والديمقراطية مرتبطة ببروز مجتمع مدني حقيقي لا بظهور (مجتمع) قررت أطراف الحياة السياسية - لمصلحة ما - أن تنعته بـ "المدني" كما أن الديمقراطية مرتبطة بظهور ثقافة سياسية ملائمة وميكانيزمات للتوازن، وهي مسائل حيوية لاستمرارية النفس الديمقراطي وصلابته.

- هل الديمقراطية التي نطالب بها قابلة للتعايش مع القوى الاجتماعية التي هي حصيلة التطور التاريخي الذي مر به المجتمع الموريتاني؟
- ما الشروط المطلوبة لجعل فكرتي المشاركة والتداول ممكنتين قابلتين للتطبيق في موريتانيا؟
- كيف يمكن تأمين مشاركة حرة حقيقية للجميع؟

أولا: مقاربة المفهوم:

يعد مفهوم الديمقراطية من بين المفاهيم السياسية التي اختلف حولها الفكر الإنساني؛ نظرا للصعوبة التي تكتنف عملية تحديده، لكن معظم من تناول هذا الموضوع من المفكرين قد انتهى إلى مقاربة عملية يمكن وضع صياغة إجرائية لها على شكل برنامج عمل قابل للتطبيق يقوم على المبادئ الآتية:

- الحرية: وتعني احترام الحريات السياسية للمواطنين واحترام حقوق الإنسان[1].
- المساواة في بعديها السياسي والاجتماعي: بمعنى أن المواطنين يتساوون أمام القانون بغض النظر عن أية حسابات أخرى.
- المشاركة: بمعنى أن يكون القرار السياسي، أو السياسة التي تتبناها الدولة، محصلة أفكار جمهرة من المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذا القرار أو بتلك السياسة، ومحصلة لحوارهم.
- الاعتراف بتعدد الاتجاهات السياسية بوصفه ضرورة للديمقراطية.
- إمكان تداول السلطة من خلال آليات نظام الديمقراطية[2].

إن الديمقراطية بمعناها العام تعني إذن وضع السلطة السياسية بيد الشعب، وضمان حقوق المواطنين وحرياتهم، فهي ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب، وبدون أي تمييز، حق المشاركة في صنع السياسة العامة للدولة، وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها، على نحو يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها الخلاقة بحيث تحقق أهدافها المرجوة[3].

بعد هذا الإلماح السريع إلى المفهوم العام للديمقراطية؛ وهو الإلماح الذي توخى مقاربة المفهوم لا تعريفه تعريفا تاما، يمكننا أن نتساءل عن مدى تطابق هذا المفهوم مع الواقع الذي تعيشه موريتانيا منذ انعطافها الجديد نحو الديمقراطية؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل لن تتم بصورة مباشرة؛ بل سنعمد إلى سرد مجموعة من الحقائق التاريخية حول مسار السلطة وآليات تداولها عندنا وموقف الرأي العام من ذلك، ويمكن من خلال السياق العام لهذا العرض تبين مدى قرب أو بعد الممارسة السياسية الموريتانية عن المفهوم النظري للديمقراطية[٤].

وقبل ذلك أشير إلى حقيقة ينبغي علينا ألا ننكرها؛ هي أننا في موريتانيا ليس لدينا تحديد سابق لمفهوم الديمقراطية، فقد استوردنا المفهوم وحاولنا البناء عليه، فظهرت أحزاب سياسية ونقابات عمالية وصحف، لكن هذه الأشكال لم تغير حقيقة مجتمعنا، فهو مجتمع ذو حضارة مختلفة عن الحضارة التي أبدعت المفهوم.

إن الحديث عن الديمقراطية في موريتانيا حديث ليس له معنى عندما يكون صاحبه باحثا في تأصيل المفهوم في تراثنا الحضاري؛ فهو تراث خال من الدلالات التي تشير إلى الديمقراطية وإن كان هناك من يرى أن تطبيق الديمقراطية قد تم بدون استخدام كلمة "ديمقراطية"؛ أي كان هناك جو من الحرية واحترام كرامة الإنسان ونزوع هذا الإنسان إلى التفرد بذاته عن الذوات الأخرى. وهي مُثُل أملتها الطبيعية الصحراوية البدوية التي ترفض الخنوع وتتشبث بالكرامة، ولكن هذا الفهم البسيط للديمقراطية لا يمكن أن

يكون مبررا لوجود حياة ديمقراطية على هـذه الأرض؛ لأن الديمقراطيـة مؤسسات وقوانين ونظم، وهذا لم يظهر عندنا إلا منذ الانعطـاف السياسـي الأخير.

مفهوم الديمقراطية تم استنباته إذن في الواقع الموريتاني، فهل يمكن القول بأن السنوات العشر التي خـاض فيهـا مجتمعنـا غمـار التجربـة الديمقراطية جعلت المفهوم ابنا شرعيا لواقعنا؟ أم أنه لا يزال ضيفا دخـيلا قادما من ثقافة مغايرة لثقافتنا كما أنه لصيق بواقع اجتماعي مغاير لواقعنا؟

ثانيا: التفاعل مع إشكالية الديمقراطية:

نالت موريتانيا استقلالها السياسي في ٢٨ من نوفمبر، عام ١٩٦٠م، وقد تسلمت نخبة وطنية مختارة من طرف المستعمر مقاليد السلطة بالبلاد[٥]، وكان أول عمل سياسي قامت به هو إلغاء دستور ١٩٥٩م البرلماني وسـن دستور ١٩٦١م الرئاسي، وظلت تلك النخبة تحكم البلاد تحت أحكام الدستور الأخير إلى أن أطيح بها في انقلاب عسكري في ١٠ يوليو ١٩٧٨م.

أوقف العمل بأحكام دستور ١٩٦١م وحل محله ميثاق دستوري قامت بوضعه لجنة من الضباط عرف بالميثاق الدستوري للجنة العسـكرية، وقـد عرف هذا الميثاق خمس تعديلات قبل أن يتم إلغاؤه سنة ١٩٩١م عندما ظهر الدستور الثالث أي دستور ٢٠ يوليو ١٩٩١م.

قد يكون من الإطناب التعرض بالتفصيل لدراسة النصوص التشريعية السابقة؛ بل إن المقام هنا لا يتسع لـذلك، خاصـة إذا علمنـا أن دارسـين موريتانيين وأجانب تناولوها بالدراسة في مناسبات علمية عدة، ولذلك يمكن

الرجوع إليها بسهولة لمعرفة طبيعة كل دستور من هذه الدساتير[٦]. وما نسعى نحن إليه في هذه الورقة هو التأكيد فحسب على أن مختلف النصوص الدستورية التي عرفت التطبيق في موريتانيا – إذا ما استثنينا الدستور الأخير – تكرس نظام الفرد المستبد؛ فهي نصوص وضعت لحماية رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، أكثر من كونها تعمل على صيانة حقوق الأفراد والجماعات؛ وهي الحقوق المتعلقة بضمان الممارسة السياسية بعيدا عن التأثير والهيمنة اللذين يحظى بهما الحاكم الذي يحق له وحده – بموجب الدستور أو الميثاق – التحكم باسم المجتمع، واتخاذ القرارات لحسابه.

وعلى الرغم من أن السلطة في موريتانيا مورست ولفترة طويلة نسبيا على نحو فردي، فإننا لم نسمع عن قيام معارضة حقيقية يمكن أن تشكل عامل توازن داخل الساحة السياسية في البلاد، فلم تكن الجماهير الغائبة كليا عن المشاركة في صنع القرار السياسي على درجة من التنظيم ووحدة الموقف بحيث تتمكن من المطالبة بتغيير الوضعية السياسية السائدة يومئذ، بل إن المعارضة كانت ضعيفة ونادرا ما تسفر عن وجهها خشية بطش الحاكمين. وقد ظهرت محاولات طالب أصحابها بتبني نوع من المرونة في ممارسة السلطة، لكن أصحابها تعرضوا للقمع، وهو مما جعلهم يستسلمون للأمر الواقع. ويمكن أن نذكر من بين المحاولات التي ظهرت في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات جماعة الكادحين ذوى الميول الشيوعية؛ الذين كانت حركتهم أهم الحركات السياسية من حيث تقنيات العمل السياسي مناهضة للنظام[٧] ومن أكثرها مصداقية، نظر لبعدها عن الحسابات القبلية.

فالحركة الوطنية الديمقراطية (التي تجمع شتات التيار الشيوعي الموريتاني) تنال احترام حتى أولئك الذين قامت من أجل مناصبتهم العداء، ومن هؤلاء الرئيس السابق المختار ولد داداه الذي اعترف بأنه لم يكن قاسيا في التعامل معها[٨]. وعند الرجوع إلى تراث هذه الحركة، وخاصة نشرتها "صيحة المظلوم" (لسان حال الحركة الوطنية الديمقراطية؛ صدر أول عدد منها في شهر يونيو ١٩٧١م) سنجد أن هذه الحركة لم تشتط في مطالبها، بل كانت تكتفي بالمطالبة بحرية الرأي وحق الممارسة السياسية في خارج إطار الحلبة الرسمية الذي يضم قلة من المجتمع استحوذت على السلطة وسخرت إمكانات البلاد المتواضعة لمصالحها.

ولكن هذه الحركة تم احتواؤها عندما شرع النظام السياسي في تطبيق جزء من مطالبها (مراجعة الاتفاقيات الموريتانية الفرنسية ١٩٧٢م، وسك عملة وطنية ١٩٧٣م، وتأميم شركة الحديد ١٩٧٤)، وتمت المصالحة بين الأطراف بمناسبة المؤتمر الرابع لحزب الشعب الموريتاني الذي عقد تحت شعار "مؤتمر التوضيح".

لقد كان شعار "الديمقراطية المركزية" الذي رفعه الرئيس ولد داداه مغريا للشباب الذين تقاطروا على حزبه "حزب الشعب الموريتاني"، وتركوا النضال في صفوف الحركة الوطنية الديمقراطية ولو إلى حين.

بالإضافة إلى هذه الجماعة ظهرت جماعات أخرى أقل شأنا؛ مثل جماعة القوميين العرب (الناصريين، والبعثيين) والجماعة الإسلامية (الإخوان المسلمين)، وقد حاول القوميون بث الوعي السياسي في داخل صفوف التلاميذ والطلاب، متخذين لذلك وسائل عدة (الخلايا، المنشورات)،

أما الجماعة الإسلامية فقد سعت إلى الهدف نفسه، ولكن بوسيلة مغايرة تمثلت في إنشاء بعض المؤسسات الضعيفة التي لا يكاد يسمع لها صوت إلا من قريب وقريب جدا (الجمعيات، والنوادي).

إن هذه الجماعات التي اصطلح على تسميتها محليا بالحركات السياسية الجادة ظلت ضعيفة محدودة التأثير، فضلا عن كونها محاصرة حصارا شديدا من طرف النظام السياسي.

لقد كان الخوف من الانقاسامات القبيلة دائما هو ذريعة حكام ما بعد الاستعمار[٩] الأوائل للاستحياء من الديمقراطية، وكانت النتيجة أكواما هائلة من الفساد الأوتوقراطي، ولم تكن مسألة المشاركة السياسية من القضايا والمسائل الملحة، وخاصة بعد نيل الاستقلال السياسي مباشرة، بل حاول النظام أن يركز على قضية بناء الأمة والوحدة الوطنية؛ وهو الأمر الذي برر له خلق حكومة وسلطة مركزية تستأثر بممارسة السلطة وتنفرد بحق التمثيل والكلام باسم الشعب أمام المحافل الدولية.

امتد حكم نخبة النهج الشمولي من سنة ١٩٦٠م حتى ١٩٧٨م فترة من الزمن كانت كافية لكي تثمر لدى الشعب الموريتاني إحساسا عميقا بالتهميش والضياع، من جراء ذلك النوع من الاحتكار المطلق للسلطة، من قبل فئة من السياسيين نشأت وترعرعت في بنية الدولة التسلطية والحزب الواحد، لكن نهاية ١٩٧٨م شهدت عهدا جديدا أبرز سماته نظام عسكري دكتاتوري قضى على كل مظاهر المشاركة السياسية التي كانت موجودة متمثلة في الحزب والجمعية الوطنية، ليحل محلها لجنة عسكرية اتسمت ممارستها للسلطة بالكثير من الارتجال والارتباك والفوضوية في تسيير دفة

الحكم، ومنعت جميع أصناف الحريات المعترف بها في الكثير من الدساتير الدولية والمواثيق العالمية.

إن المتتبع لمسار الأنظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم في موريتانيا يلاحظ أن كل نظام من هذه الأنظمة يرفض أن ينعت بكونه نظاما غير ديمقراطي، ويحرص في خطابه السياسي على إضفاء الكثير من النعوت والألقاب الحميدة على نفسه (قائد الأمة وابنها البار، ومنقذ البلاد، وصائن الحريات) ولكن الممارسة اليومية لهذه الأنظمة التي حكمت من سنة ١٩٦٠م حتى ١٩٩١م تثبت العكس؛ فلم يسمح بالتعددية الحزبية، ولم تنشأ برلمانات بمعنى الكلمة، ولم تعط الصحافة حريتها[١٠].

إن هذا الوضع خلق جوا من التذمر في أوساط الشعب الموريتاني تم التعبير عنه بصور مختلفة اتسمت جميعها بالطابع السلمي، مخافة أن يلحق أصحابها سياط زبانية النظام الذين لا يرحمون، وخاصة إذا تعلق الأمر بالمطالبة بتغيير النهج السياسي المتبع. وبقيت السلطة محتكرة للرئيس واللجنة العسكرية وحدهما دون غيرهما من أفراد الشعب، وظل غياب الحريات الأساسية - كحرية الاجتماع، وحرية الانتماء، وحرية إنشاء الأحزاب والمنظمات، وحرية الرأي - السمة الأساسية للحياة السياسية في موريتانيا.

ثالثا: مقاربات التعددية السياسية وتحديداتها في الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٠م):

مع نهاية شهر رمضان (١٥ إبريل) من سنة ١٩٩١م وفي خطاب بمناسبة عيد الفطر المبارك أعلن رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني عن قرب قيام عهد جديد، يتسم بتبني النهج الديمقراطي، وخلق مجموعة من المؤسسات تُمكّنُ من المشاركة في تسيير شئون البلاد، وسن قانون يسمح بالتعددية الحزبية وحرية الصحافة؛ فالرئيس ولد الطائع ومنذ وصوله إلى الحكم لم يفتأ يفاجئ المراقبين بقراراته المهمة، ولكن في هذه المرة شد أنظار الجميع عندما عقد العزم على الشروع في مسلسل ديمقراطي، والتخلي عن النهج السياسي القديم.

بعد خطاب ١٥ إبريل ١٩٩١م الذي أعلن فيه الرئيس ولد الطائع نيته في التحول السياسي نحو الديمقراطية في موريتانيا، قامت جماعات سياسية عدة بنشر بيانات وضحت من خلالها موقفها من المشروع الديمقراطي، ومن هذه الجماعات الجبهة الديمقراطية الموحدة في بيانها الصادر في ٥ يونيو ١٩٩١م، وكذلك الحركة الإسلامية الموريتانية (حاسم) في بيانها في شهر يونيو ١٩٩١م؛ حيث طالبت هذه الحركة الأخيرة بإقامة تعددية حزبية حقيقية تفسح المجال للمشاركة المتكافئة لكل القوى السياسية، وأكد البيان على أن حل المشكل السياسي هو مفتاح كل المشاكل الأخرى، ومن ثم قالت (حاسم) إن حل المشكل السياسي هو المطلب الجوهري[١١]، كما حاول بعض أفراد المجتمع السياسي - باستحياء قبل هذا التاريخ - التنبيه إلى ضرورة

تبني نهج في الحكم يقطع كل صلة مع التجارب الماضية، وفضل هؤلاء أن يعبروا عن مطالبهم من خلال منشورات موقعة باسم حركات وهمية لا تنتمي إلى الأسرة الحركية المحلية: "تطالب بديمقراطية حقيقية للسلطة تبدأ حتما بتحديد جدول واضح للمسار الديمقراطي وإنجاز مشروع دستوري تعددي يتضمن فصل السلطات"(١٢).

لم تكن استجابة النظام السياسي الموريتاني للمطالب الداعية إلى نهج طريق الديمقراطية لتسيير شئون البلاد في المطاف الأخير سوى ثمرة ذلك الإحساس بالتضخم السرطاني للنزعة التحكمية في النظام السياسي الموريتاني السابق على مجيء الرئيس ولد الطائع إلى الحكم بالدرجة الأولى، ومع ذلك يمكن رصد ثلاثة عوامل رئيسية تفسر أسباب هذا الانعطاف الديمقراطي المفاجئ في الوعي السياسي الموريتاني وتشكل مصادره.

العامل الأول:

يتمثل في حاجة البلاد إلى العون الخارجي لتمويل مشاريعها الإنمائية؛ وذلك لأن مصادر التمويل الداخلي شحيحة، ولا تفي بمتطلبات التنمية الداخلية، وهذا ما يفسره اعتماد المخططات والبرامج الاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال حتى اليوم وبنسبة تفوق ٩٠٪ على العون الخارجي الذي تشكل القنوات الغربية أهم روافده التي ينساب عبرها إلى الخزينة الوطنية(١٣).

وإذا تصفحنا الخريطة الإنمائية العالمية اليوم سنجد أن مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتربعان على قمتها، وقد أعلنت هاتان المؤسستان منذ فجر التسعينيات أنهما لن تقدما أية مساعدات من منح أو

قروض للدول النامية ما لم تأخذ هذه الدول بأسباب التطبيقات الديمقراطية وبالاقتصاد الحر المرتبط بالنظام الليبرالي. ولعلنا نتذكر أن مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى كانت قد أعلنت في قمة هيوستن عام ١٩٩٠م، ثم في قمة لندن يوليو ١٩٩١م، أن المساعدات سوف تقدم للدول وفقا لمدى تطبيق تلك الدول لأسباب الديمقراطية في مجتمعاتها.

العامل الثاني:

يتمثل في أنه بدأت في السنوات الخيرة تظهر المطالبة بضرورة الممارسة الديمقراطية، وبدأت هذه الدعوة تنتشر وتضم كافة شرائح المجتمع، ولعل ذلك يعزى إلى انتشار التعليم نسبيا، والتطور الحضاري، وارتفاع مستوى الثقافة النسبيين كذلك، وضرورة الإحساس بالمشاركة على أنها الطريق الأمثل لتحقيق التنمية وخلق الإحساس بالهوية.

وقد ظهرت كتابات ومنشورات عدة تطالب بإشراك الأطراف السياسية في التفكير في مصير البلد، من خلال حوار وطني تشترك فيه كافة القوى والفعاليات، واستغلت بعض الأطراف السياسية نقابة اتحاد العمال الموريتانيين لتكون منبرا للمطالبة بالتحول السياسي نحو الديمقراطية، وطالبت الحركة الإسلامية بإنقاذ البلاد من شبح "الفتنة"، وطالب غيرها من الحركات بالتحول الديمقراطي، ولكن كانت مطالبة الجميع متأخرة، فلم تأت إلا بعد أن أعلنت السلطات عن نيتها تجاه تبني التحول[١٤].

العامل الثالث:

خوف النظام من تنامي الدعوة إلى تحول الممارسة السياسية نحو الديمقراطية؛ وهو الأمر الذي سيؤدي لا محالة إلى قيام ثورة شعبية كما

حدث في دولة مالي المجاورة[١٥]. ومهما يكن من تبريرات ظاهرية ودوافع خفية للتحول الديمقراطي، فالملاحظ أن الطريق الديمقراطي في موريتانيا نشأ تلازما مع الرياح الدولية، ومن ثم فإنه يفتقد خاصية التأصيل. فبعد ثلاثين سنة من مركزية السلطة وطغيان نفوذ الفرد المتحكم تخللتها ثلاث عشرة سنة من اللادستورية، أصبح الجميع يشعر بضرورة عصرنة السلطة وإعادة النظر في طبيعة العلاقة بينها داخل النظام السياسي؛ وهو ما يعني تغيير الدستور ليستجيب للدينامية الاجتماعية والسياسية النامية في المجتمع.

ولكن هل يمكن القول بأن الباب قد فتح حقا أمام الجماهير للتعبير عن رأيها بعد صمت قسري دام طويلا؟ الآن بعد انتهاء المهرجانات الاحتفائية حانت اللحظة لطرح عدة أسئلة تتعلق بما اصطلح على تسميته "عهد الديمقراطية" من بين تلك الأسئلة الكثيرة يمكن أن ننتقي الأسئلة الآتية:

- ما قيمة التعددية الحزبية المعلنة؟
- ما فائدة حرية الصحافة؟ وهل تم استغلالها على الوجه الصحيح؟

لنحاول محاكمة الأطراف الأخرى التي تنوي المشاركة في اللعبة الديمقراطية؛ لنقيس مدى قربها أو بعدها عن النهج الديمقراطي السليم. من بين المرشحين لهذا الدور الأحزاب السياسية، وسوف نركز عليها بوصفها أهم أطراف المعادلة السياسية في البلاد في الوقت الحاضر.

وقبل ذلك نشير إلى أن التجربة الحزبية في موريتانيا حديثة النشأة، رغم أن إرهاصاتها سبقت نشأة الدولة؛ إذ عرف الموريتانيون الظاهرة الحزبية قبل حصول البلاد على استقلالها، لكن هذه التجربة عرفت انقطاعا

طويلا لتستأنف مسارها مع هذا العهد الجديد، وهو العهد الذي سبق أن قلنا إنه تم الاصطلاح على تسميته داخل الأوساط السياسية بالعهد الديمقراطي.

يتجلى غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الموريتانية في علاقة هذه الأحزاب مع المجتمع، فعلى هذا الصعيد يمكن القول بأن هذه العلاقة غير سوية؛ نظرا لطابعها اللامتكافئ، ولعدم قيام هذه العلاقة على التشاور واحترام إرادة السواد الأعظم من المجتمع، كما يتجلى في عدم تبني الأحزاب للديمقراطية بوصفها منهجا لإدارة أوجه الاختلاف وتباين المصالح وغياب الحوار.

ورغم مطالبتها بالديمقراطية فهي بعيدة كل البعد عن النهج الديمقراطي، فهل يمكن أن يكون الحزب ديمقراطيا إذا لم يجر اختيار قيادته عن طريق الانتخابات، وإذا لم تجر فيه الانتخابات بصورة دورية، وإذا لم تعرض سياسته العامة في المؤتمرات والإطارات المنتخبة، وإذا لم تكن فيه لائحة داخلية تحدد حقوق العضو ومسئولياته؟ إن الإجابة الصحيحة عن هذه الأسئلة من قبل النخب الحزبية ستساعد على معرفة واقع الأحزاب السياسية عندنا.

وصفوة القول أن الشكل الذي تدور داخله اللعبة الديمقراطية في موريتانيا يحتاج إلى عملية ترميم[١٦]. يبدأ هذا الترميم بتنمية الوعي بضرورة تكريس المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، وينحدر كل هذا من سقف الوعي بأن الديمقراطية ليست مشروع اللحظة، وليست انفجارا، بل إنها مشروع مستقبلي، والوعى بأن المحك الحقيقي في الديمقراطية يكمن في قدرة المؤسسات الفاعلة على الحركة والتأثير وضمان الحريات، والسماح بحرية

الفكر والرأي والكلمة، وضمان استقلال القضاء، وحماية المجالس النيابية، وتهيئة المناخ لتكوين جماعات الضغط والهيئات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، إلى غير ذلك من المظاهر التي تعبر بكل صدق عن نبض المواطن وتعمق قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم.

فالديمقراطية ليست مسألة قرار إداري من طرف السلطة؛ بل هي خيار طوعي حر واع يسلكه الأفراد والجماعات بإرادة مدركة لمصلحته؛ ومبدأ الحرية في الاختيار هو الذي يرتب مبدأ المسئولية تجاه ذلك الاختيار.

ثم إن مقولة الديمقراطية مقولة مطاطة، حتى بالنسبة للذين يريدون أن يتمركزوا في التاريخ بوصفهم مبدعيها ومخرجيها إلى الوجود؛ لأن ردود الفعل التي صدرت عن الدوائر الغربية كلها - فيما يخص التجربة الديمقراطية بالجزائر - جعلتنا نفهم أنه بالنسبة لشعوب العالم الثالث بصفة عامة، وشعوب العالم العربي والإسلامي بصفة خاصة، يجب ألا تكون الاختيارات حرة نزيهة، وألا تخرج عن الحدود التي تُسطّر لها مسبقا، وإلا فباسم الديمقراطية تقبر الديمقراطية، ويتم الرجوع إلى الوراء. ومن هنا نستنتج أن كل بلد عربي إسلامي يوجد تحت الحراسة، ومن ثم فهو مهدد في كل وقت وباسم جميع الذرائع. فالتجربة الجزائرية - إذن - بالنسبة للتجربة الموريتانية بمثابة العبرة التي على المتبصر أن يستخلص منها دروسا، وتساعده على أن يضع موريتانيا في مكانها الحقيقي في المنظومة العالمية[١٧].

ويبقى الاستنتاج الرئيسي من التجربتين – رغم اختلاف النتائج حتى الآن – هو أن المشروع الديمقراطي يتطلب إنجازه تضحيات جسيمة، ويقظة دائمة.

وأنا بحكم قربي من التجربة الموريتانية، وبعدي نسبيا عن التجربة الجزائرية، أعتقد أن ترشيد المسلسل الديمقراطي الموريتاني أمر مهم، ولا ينفي صفة الشرف بالسبق في الأخذ بالديمقراطية عند مبدعيها الحاليين؛ أعني الرئيس ولد الطائع، ولكنّ حاجة التجربة إلى إعادة النظر من أجل السمو بها إلى تطلعات القوى الحية في البلد لا تبرر – من وجهة نظرنا – المطالبةَ بالانقلاب على المسلسل الديمقراطيّ وتحطيمه على رءوس أصحابه من أجل إعادة بنائه من جديد؛ لأن كل تأخير ستترتب عليه نتائجُ عكسيةٌ، تلقي بتبعاتها على البلاد، وتحد من رصيدنا من التجربة في مجال الأداء الديمقراطي. فالديمقراطيةُ ثقافةٌ تُكتسب بالمران. وتبقى الخلاصة الأساسية لكل ما تمت إثارتُه في هذا المقام، أن الديمقراطيةَ المأمولةَ ليستْ عمليةً قيصريةً إكراهية.

إن الديمقراطية ليست ثمرة ناضجة يمكن شراؤها، فهي لم تُزرعْ بعدُ في حقلنا السياسي، ولا تزال تواجه أوضاعا معقدة اجتماعيا (القبيلة، والعرق)، واقتصاديا (الفقر، وهشاشة البنى الاقتصادية)، وسياسيا (ضعف الأحزاب، وتهافت الخطاب السياسيّ). وهي أوضاع لم يتم بعدُ تكييفُها مع متطلبات المشروع الديمقراطي. ولكي يحدث ذلك، يلزمُ المزيدُ من التراكم الطبيعي التدريجي التاريخي، على نحو يتناسب مع طبيعة تطور المجتمع الموريتاني.

رابعا: العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي:

العقبات التي تقف دون التحول الديمقراطي عدة، ومع ذلك يمكن رصدُ جملةٍ من التحديات، تمثّل في نظري أهم العقبات والعوامل المعيقة، وتتمثل فيما يأتي:

١- العوائق الدستورية:

إن الدساتير الموريتانية التي ظهرت منذ الاستقلال، حتى سنة ١٩٩١م، تشكل في مجملها عائقا أمام الممارسة الديمقراطية، وذلك لأن دستور ١٩٥٩م، ودستور ١٩٦١م قد كرسا نظاما فرديا صارما لا يسمح بالمشاركة على نحو فعال، وهو مما أدى في المطاف الأخير سنة ١٩٦٥م، إلى هيمنة الحزب الواحد في البلاد. فالرئيس في هذه الدساتير أو الوزير الأول هو المسيّرُ الأوحد للبلد، والموجّهُ الفردُ لسياسته، والسلطات السياسية والإدارية الأخرى خاضعة لتوجيهه، ولا تملك الجمعية الوطنية القدرة على إرغامه على الاستقالة، وهو مسئول أمام الشعب، ورغم هذا فإن هذه المسئولية ظلت على الدوام صوريةً شكليةً.

ولا توجدُ رقابةٌ قانونيةٌ على تصرفات رئيس الدولة الذي هو المشرّعُ الأولُ الأساسي، أما الجمعية الوطنية فهي المشرّع الاستثنائي[١٨]. وقد استمر الوضع على هذا المنوال حتى عام ١٩٧٨م، حيث ظهر نظام عسكري يتسم بالدكتاتورية، وسادت اللجان العسكرية ذات الطابع الاحتكاري للسلطة. وقد تحاشت مواثيق اللجان العسكرية الستةُ الحديثَ عن المشاركة السياسية بوصفها مظهرا من مظاهر الديمقراطية، مكتفية بالتأكيد على أن الجهاز

السياسيّ الذي يمكن من خلاله تمريرُ الخطاب السياسي، هو اللجنة العسكرية ذاتها، مُوصدةً بذلك البابَ أمام مختلف الفعاليات السياسية في البلاد، رغم أن اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني أعلنت في ميثاقها الدستوري الصادر يوم ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٨م أنها عاقدةٌ العزمَ على "إنجاز المؤسسات الديمقراطية". لكنّ ظاهرةَ الانقلابات والانقلابات المضادة حالت دون تحقيق هذا الهدف، الذي تعثرت المحاولة الوحيدة للوصول إليه، عندما عينت اللجنة العسكرية حكومةً مدنيةً انتقاليةً، قامت بوضع مشروع دستور ١٥ ديسمبر ١٩٨٠م، وقد عُرِفَ هذا الدستورُ باسم رئيس الوزراء سيد أحمد ولد ابنيجاره.

يرى فرانسيس ديشاسي أن نشأة الحياة السياسية الموريتانية كانت قد اتخذت شكلها العصري في إطار الاتحاد الفرنسي منذ سنة ١٩٤٦م، حيث تجسدت في جهاز بيروقراطي مركزي مختص، انطبع منذ بداياته الأولى بالبرلمانية والتعددية الحزبية وفق المبادئ الدستورية التي تبلورت في نظام الجمهورية الفرنسية الرابعة. وقد عرفتْ المؤسساتُ لسياسية الموريتانية أربع مراحل:

- مرحلة التطور من النظام البرلماني سنة ١٩٥٩م إلى النظام الرئاسي سنة ١٩٦١م.
- مرحلة الانتقال من التعددية الحزبية إلى الحزب الواحد سنة ١٩٦١.
- مرحلة الحزب الوحيد سنة ١٩٦٥م (كرس قانون ٢ فبراير سنة ١٩٦٥م فكرة الحزب الواحد).

- هيمنة الحزب الوحيد على الدولة منذ سنة ١٩٦٦م. فدستور مارس سنة ١٩٥٩م وضع السلطة التنفيذية بيد الوزير الأول المنتخب من طرف الجمعية الوطنية التي كانت تنتخب بوساطة الاقتراع العام، في حين أن دستور مايو ١٩٦١م منح هذه السلطة لرئيس الجمهورية الذي هو في الوقت نفسه رئيس الحكومة المنتخب بالاقتراع الشعبي لمدة خمسة أعوام(١٩).

أما في الفترة الاستثنائية فقد كان رئيس اللجنة العسكرية هو المهيمن على الجهاز التنفيذي للدولة، حيث تنص المادة ٩ من ميثاق اللجنة العسكرية للخلاص الوطني على أن "رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني هو رئيس الدولة، ويمارس السلطة التنفيذية".

وإذا كانت موريتانيا قد عرفت منذ عام ١٩٩١م ظهور دستور جديد يسمح بالتعددية السياسية بعد غياب طويل للحزبية، فقد عرفت خلاله مرحلتين سياسيتين؛ هما: **مرحلة النظام المدني** أو نفي التعددية السياسية (حزب الشعب الموريتاني)، **ومرحلة النظام الانتقالي** أو نفي النفي (للجان العسكرية) حسب تعبير أحد الدارسين المحليين (٢٠). ولكن في سنة ١٩٩١م تم سن دستور أكثر ديمقراطية عندما أقرت أسس توازن جديدة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدأت بتحقيق التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وخلق شروط الاستقرار والنمو اللازمين لمواجهة التحدي الديمقراطي.

ورغم ديمقراطية النص، فقد ظل التطبيق يواجه صعوبات من أكثرها قدرة على تعطيل المشروع الديمقراطي التحدي الانتخابي. وقد تنبه رئيس

الجمهورية نفسه إلى الخلل الانتخابي، وندد به في مناسبات عدة، واستجابت السلطات الإدارية لموقف رئيس الجمهورية عندما ألغت بعض نتائج الانتخابات البلدية على مستوى نواكشوط التي جرت في شهر يناير سنة ١٩٩٩م[٢١].

٢- العوائق الاجتماعية:

إن السياسة تختلف مفهوما وممارسة، ويختلف مركزها حسب المجتمعات والظروف التي توجد فيها، والتحديات التي تتعرض لها. وفي اعتقادي أن مفهوم السياسة لا يزال غير واضح عندنا؛ وذلك لأن مجتمعنا لا يفرق - في الغالب - بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، كما أن الغلبة فيه تكون دائما للاجتماعي على حساب السياسي.

ولعل مرد ذلك يعود إلى جملة من الظواهر الاجتماعية التى ترسخت في الوعي الجماعي لشعبنا، وهي تفعل فعلها بكل صلف وقوة، ومن بين هذه الظواهر: ظاهرة القبلية؛ فالقبيلة بوصفها ظاهرة اجتماعية تسود الكثير من بلدان العالم (العالم الثالث)، وتمثل عائقا أمام الممارسة السياسية. فالفرد في المجتمعات القبلية يكون مقسم الولاء بين انتماءين (قبلي وسياسي)، وهذه الازدواجية تسبب الكثير من الحرج لصاحبها، كما تحول دون ممارسة سياسية تستمد مرجعيتها من المبادئ والأفكار السليمة والتجارب الناجحة.

إن ظاهرة الدولة في موريتانيا بوصفها تعبيرا قانونيا وسياسيا ظاهرة حديثة النشأة ونظرة متفحصة في العلاقة بين الدولة والمجتمع، تُظهر بجلاء سيطرة المجتمع على الدولة، وهيمنة المجتمع القبلي على كيان الدولة. لقد حاول الرئيس ولد داداه تنمية وعي وطني يساعد على تجاوز القبيلة، ويرفع

من شأن الدولة. وحَرَصَ على أن يضمن هذا التوجيه خطاب عيد الاستقلال في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠م عندما قال: "لابد لنا من تنمية معنى التضامن ومفهوم المصلحة العامة، وهكذا يمكن التطور من القبيلة إلى الدولة". هذه الأخيرة ظلت عاجزة عن صهر المجتمع وإخضاعه لسيادتها المطلقة، كما حصل في بعض الدول ذات القوى الاجتماعية (القبلية)، الشبيهة بالمجتمع الموريتاني (الخليج)؛ بسبب غياب عامل الاقتصاد القوى الذي يدفع المجتمع إلى أن ينحنيَ أمام ثراء الدولة، ويعرب عن تبعيته لها، طمعا في نصيب من الثروة[٢٢]. فالدولة في موريتانيا بحكم تواضع إمكاناتها الاقتصادية، لم تنتهج سياسة إعادة توزيع ريع الصادرات التي شكلت آلية الضغط السلطوي – الريعي في الخليج العربي.

إذن فإن الدولة في موريتانيا ليست لها منافعُ توزعها على المجتمع وتسمح لها بإمكان السيطرة على النشاط السياسي؛ لذا أصبحت القبيلة أكثر حظا وقوة من الدولة في منافستها على كسب ولاء أفراد المجتمع. ولكن مع الشروع في مسلسل الإصلاحات الاقتصادية سنة ١٩٨٥م، أصبحت الدولة تربح بعض المواقع داخل النسيج الاجتماعي، بفضل عقود المقاولات التجارية التي أصبحت تمنح للتجار الكبار والمقاولين المتوسطين، وهذا مما عزز نفوذ الدولة، وجعل من ينشد الإفادة المالية يفكر بجدية في رفع شعار الولاء للإدارة، وإيثار الدولة في مواجهة القبيلة. ولكن ظل الولاء للدولة مرتبطا بالقدرة على انتزاع عقود هذه الأخيرة. وحيث إن الإفادة محدودة ظلت نسبة الموالين للدولة أقل من نسبة الموالين للقبيلة.

إن المسئولين السياسيين يدركون أن كل معركة تخوضها الدولة في موريتانيا ضد القبيلة ستكون خاسرةً، وستربح القبيلة المعركة. فكان الإذعانُ ثمناً للولاء، والمداراةُ أسلوباً مستساغاً ومحمودَ النتيجة.

الممارسة السياسية إذن في ظل المجتمع القبلي، ستظل تسير داخل الكثير من المنعرجات الصعبة، ولم توفق في أن تصبح ذاتَ شأنٍ في الحياة العامة للبلد، كما أن كل ممارسة تراوح بين ما هو قبلي وما هو سياسي محكومٌ عليها بالفشل، وسيظل الفشلُ سمةً غالبة على كل الممارسات السياسية في موريتانيا، ما لم ينشأ وعيٌ يتجاوز في فهمه للممارسة السياسية، الروابطَ القبليةَ، ويساعد على تفكك البنى العصبوية. وتعد القبيلة من أبرز مظاهر التردي الاجتماعي؛ فهي تدفع السياسيين إلى الاحتماء بدوائر عصبياتهم التقليدية بوصفها الأكثر قدرة على توفير الحماية الأمنية، وبوصفها أكثر إيحاءً بالثقة والاطمئنان.

ظاهرة الاحتماء بالمؤسسة القبلية قديمة، أما الاحتماء بالدولة بوصفها وحدة قانونية أو سلطة تربط الحاكمين بالمحكومين فهي حديثة؛ لذا فالسائد هو ظاهرة عدم الإيمان بمفهوم الدولة، وهي ظاهرة لها جذور تاريخية؛ لأن الدولة في تصور الموريتاني قبل مرحلة الاستقلال نظامٌ استعماريٌّ، أما القبيلة فهي نظام وطني. وقد ترسخ هذا الفهم ولم يجد رحيلُ المستعمر الفرنسي في تعديل الصورة.

إن اصطدام الدولة بالقبيلة لم يحدث عبر تاريخنا السياسي، بل كانت الدولة دائما تساير القبيلة، وكانت القبيلة تتحايل على الدولة. واستمرت هذه الظاهرة منذ بداية القرن العشرين حتى نهايته، ففي عهد الإدارة الاستعمارية

كانت الدولة تمارس السياسة من خلال القبيلة، أما في ظل الدولة الوطنية فقد انقلبت الآية، حيث أصبحت القبيلة تمارس السياسة من خلال الدولة.

في البداية تعامل الرئيس ولد داداه بأسلوب صريح مع القبيلة، واستعان بالزعامات القبلية لمحاصرة معارضيه. وقد كان يقبل منح شيوخ القبائل مكانة تشريفية، ويستدعيهم لكل اجتماع سياسي. وإذا رجعنا إلى أرشيف مؤتمر ألاك المنعقد في ٢ مايو سنة ١٩٥٨م سنلاحظ ذلك بجلاء، فهو يستهل كلمته الافتتاحية قائلا: "السادة أعضاء الحكومة والمستشارون المحليون والشيوخ التقليديون، أيها الموظفون والمزارعون والمُنَمّون والتجار وممثلو النخبة المثقفة الناشئة، ها نحن نجتمع إذا لنتبثق من صراع أفكارنا الوحدة المقدسة لمواطني موريتانيا الأحرار، في مواجهة المخاطر المحدقة بالإقليم". فشيوخ القبائل جزء من القوى الحية، يتعامل معهم الرئيس ولد داداه على قدم المساواة مع غيرهم من القوى الفاعلة في المجتمع.

وبعد مؤتمر ألاك بسنوات تنكّر الرئيس ولد داداه للقبيلة، وحاول تجاوزها، من أجل تعزيز مشروع الدولة. وعلى العكس من هذا الموقف، عزل جميع مسئولي الوظيفة العمومية الذين حضروا حفلة آوليك القبلية. ولكن قيام النزاع في الصحراء الغربية دفع بالرئيس إلى المصالحة من جديد مع القبيلة، لكي يستعين بها في حربه ضد جبهة البوليزاريو.

وعندما جاء العسكر قفزوا في البداية على الجهة لتحل محل القبيلة، ثم عادوا بعد فترة إلى القبيلة لفك العزلة التي خلقتها الجهة. ومع مجيء الرئيس ولد الطايع، هاجم القبيلة في خطاب شهير سنة ١٩٨٦م، ثم انتعشت القبيلة بعد ذلك مع الشروع في المسلسل الديمقراطي[٢٣].

ولا يزال الأداء السياسي الموريتاني حتى الآن يتخبط في مأزق إقامة التوازن أو التطابق بين القبيلة وكل ما عداها من الأساليب العصرية في مجال الممارسة السياسية الحديثة. ونتج عن ذلك هيمنة الممارسة القبلية، وهو مما أعاق دخول السياسة عالم الحداثة. ولعلي لا أكون مبالغا إذا قلت إن مجافاة الحداثة في ممارستنا السياسية قد أخرتنا وأبقتنا في الدائرة العصبوية التي تحدث عنها ابن خلدون فقال:

"الأوطان الخالية من العصبيات يسهل تمهيد الدولة فيها، ويكون سلطانها وادعا، لقلة الهرج والانتقاد"[٢٤]. أما النزعة القبلية الانقسامية فيصعب بناء مركز سياسي معها. ولذا فعلينا أن نلتمس الحلول للوضع الراهن المكتسي بالطابع القبلي، ولكن كيف ذلك؟

يرى رئيس المبادرة المدنية الدكتور محمد محمود ولد محمد صالح أن "التحول السياسي نحو الديمقراطية قد عمل على تأصيل ظاهرة القبيلة". إن المنافسة التي جاء بها المسلسل الانتخابي دفعت بالمتسابقين لكسب الرهان إلى طلب النجدة بالقبيلة، وعندما يطرح السؤال عن سبل تجاوز الممارسة القبلية يقترح الشروع في مسألتين: إحداهما مطالبة الدولة بالقيام بها، والأخرى تخص الأفراد، أما الدولة فعليها أن ترفع من المستوى المؤسسي والقانوني، وتشجع التنمية الحضرية وتنمية البنى الأساسية، ويطالب أفراد المجتمع – وخاصة الطبقة الوسطى – بإلغاء الممارسة القبلية لصالح النشاط الجمعوي والحزبي...إلخ.

هذه المعالجة – رغم بساطتها – تشكل إسهاما جادا من قبل أحد الحقوقيين الموريتانيين في التفكير حول ظاهرة الممارسة القبلية[٢٥] المسكوت عنها نادرا ما يَقْبَلُ المثقفون الخوض فيها.

٣- العوائق الحزبية:

الملاحظ أن الحديث عن المشاركة السياسية في موريتانيا يعطي أهمية خاصة للظاهرة الحزبية. ولذا يمكن التساؤل عن مدى نجاح الأحزاب في موريتانيا أو إخفاقها في القيام بدور الوسيط بين المجتمع والدولة، وفي القدرة على تمثيل هذه الأحزاب التي تَرْبُو على عشرين حزبا للمصالح المجتمعية أمام الدولة. ويمكن التساؤل عن السلبيات المحتملة للتعددية السياسية التي شرع فيها منذ صدور الأمر القانوني رقم ٩١ -٠٢٤، الصادر بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٩١م، المتعلق بالأحزاب السياسية، وقبل ذلك بقليل صدور الأمر القانوني رقم (٩١-٠٢٢)، المتضمن دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية الحالي الذي تنص مادته الحادية عشرة على أن الأحزاب السياسية تسهم في تكوين الإرادة السياسية والتعبير عنها.

إن الفكرة الحزبية تعد من بين الأفكار السياسية الحديثة النشأة، ورغم ذلك عرفت رواجا كبيرا منذ منتصف القرن التاسع عشر في الدول الغربية، أما عالمنا العربي فلم يعرف الظاهرة الحزبية إلا بعد الحرب العالمية الثانية – وتستثنى مصر من هذا الحكم. ورغم أن موريتانيا من بين الدول العربية التي شهدت قيام أحزاب سياسية في مرحلة الاستعمار تنادي بالاستقلال السياسي (الاتحاد التقدمي الموريتاني، ١٩٤٨م) فإن المسيرة الحزبية توقفت مع قيام الدولة المستقلة لتأخذ مسارا جديدا، تتخلى خلاله عن مبدأ التعددية في

مرحلة أولى (اندماج الأحزاب ١٩٦١م، ثم تكريس فكرة الحزب الواحد ١٩٦٥م)، ثم يلغي التحزب في مرحلة ثانية (إثر انقلاب ١٠ يوليو ١٩٧٨م)، لتبدأ المرحلة الحالية (العودة إلى التعددية الحزبية ١٩٩١م) وهي مرحلة التعددية الحزبية التي يطلق عليها وصف التعددية الحزبية غير المقيدة[٢٦].

هذه المراحل الثلاثة تركت بصماتها على الحياة الحزبية في موريتانيا. والذي يثير انتباهنا عند استعراض التاريخ الحزبي في موريتانيا – نظرا لصلته بالموضوع الذي نحن بصدد معالجته – هو أن الظاهرة الحزبية ظلت غريبة على مجتمعنا، ولم تستطع أن تغري المجتمع بتبنيها، وظل الحزب نخبويا في بدايته الأولى، ثم سلطويا ومشوها في المراحل اللاحقة أمام هذا الوضع الذي كرسته الأحزاب السياسية في موريتانيا (نخبوية، سلطوية مشوهة)[٢٧]. ويجد الممارس للسياسة صعوبة كبيرة أمام تمرير خطابه داخل الإطار الحزبي؛ نظرا لعدم توافر الضمانات التى تكفل وصول هذا الخطاب إلى القاعدة العريضة للمجتمع الموريتاني التي تعد خارج الإطار الحزبي حتى الآن[٢٨].

وفي اعتقادي أن الأحزاب الموريتانية باتجاهاتها المختلفة تفتقر إلى أن تكون أحزابا حقيقية؛ لأن الحزب الحقيقي يجب أن تتوافر فيه عناصر معينة؛ هذه العناصر هي: التنظيم، والبرنامج، والتفاعل مع الجماهير. فالناس في واد والأحزاب في واد آخر.

وينقص الأحزاب عندنا الكثير من الخصائص الحزبية؛ فهي لم تتمكن من إنجاح المسلسل الديمقراطي وتطوير التجربة البرلمانية، ولم تسهم في التعديل الدستوري على النحو الذي ينسجم مع تطلعات القوى الوطنية.

وقد أثر غياب الإطار النظري – الواقعي – للقضايا المحلية في العلاقة بين الأحزاب والديمقراطية، حيث خلت الأحزاب من مزايا الشفافية والمصارحة والاعتراف بالأخطاء والمحاسبة والمرونة.

وأعتقد أن المعوقات التي تعرضنا لها تمثل أهم التحديات التى تواجه الممارسة الديمقراطية في بلادنا. وقبل أن يتم تخطيها نقترح إعادة النظر في الأساليب التي تمارس بها السياسة، وذلك عن طريق خلق ثقافة سياسية ملائمة تعطي نفسا جديدا للديمقراطية يمكنها من الاستمرار. والثقافة التي نقترحها هي ثقافة الحوار، ونبذ الاستلاب الفكري والتنظيمي الذي يطبع الكثير من خطاباتنا السياسية المتداولة، وهو الأسلوب الذي تستلهم تنظيماتنا أساسها منه، هذا بالإضافة إلى تطوير علاقاتنا الاجتماعية، حتى نصل إلى مستوى يمكننا من الفهم الجيد للثنائية التي تتنازع خطاباتنا السياسية، وهي الثنائية المتمثلة في الأيديولوجيتين: القبلية والسياسية، والعمل على تغليب ما هو سياسي على ما هو قبلي، حتى نسمو بالممارسة السياسية إلى مستوى من المعقولية، يسمح بإضفاء هذه الصفة عليها (الممارسة السياسية).

إن الممارسة السياسية يجب أن تتم بصورة حكيمة تراعي المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، وتنبذ الشرعية التقليدية التي سادت الممارسة السياسية عندنا، وهى الشرعية التى تقوم على أسس تستمد مرجعيتها من مصادر عتيقة كالقبيلة والجهة...إلخ.

الخاتمة:

أخيرا لا بد من إثبات مسلمة لا يمكن تجاوزها في عالم الديمقراطية المعاصرة، وهي المسلمة المتمثلة في ضرورة توسيع نطاق مفهوم المشاركة السياسية ليشمل كل الأطراف السياسية في مختلف فعالياتها.

وفي هذا الإطار يمكن القول إن قانون الأحزاب السياسية (قانون ٢٥ يوليو ١٩٩١م) التعددي والأول من نوعه في البلاد - لم يراع هذا المبدأ، حيث تم إقصاء بعض الأطراف السياسية، ولذا تكون المطالبة بتعديل هذا القانون أمرا مشروعا، حتى يتأتى لكل الذين يملكون برنامجا واضحا الإسهام في الحياة الحزبية التي يقر الدستور مبدأ تعدديتها.

إن المبدأ الذي تبناه قانون الأحزاب عندنا، القائم على تهميش بعض الأطراف السياسية وتحييد جزء منها بالجزء الآخر، يعد - من وجهة نظرنا - خاطئا سياسيا وغير مشروع أخلاقيا، ويتنافى مع الديمقراطية الصحيحة القائمة على حق الاختلاف واحترام الرأي الآخر (انظر المادة رقم ٤ من قانون الأحزاب السياسية).

إن التجربة الديمقراطية الموريتانية بما تضمنته من الأخطاء، من المؤكد أن إيجابياتها مؤكدة، وذلك إذا تم ترشيدها حتى لا يستخدم هذا النقص ذريعة للهجوم على النهج الديمقراطي. وسيترتب على ذلك مستقبلا ظهور أزمة معقدة سياسيا واقتصاديا ودستوريا.

إن التجربة الديمقراطية الموريتانية أسهمت إسهاما لا يمكن إنكاره في تنمية الوعي السياسي، رغم الاحتجاجات والتحفظات عليها؛ لأنها

ديمقراطية تؤسس في مرحلة أزمة متجذرة تعطي الفرصة لتنامي المعارضة كيفما كان برنامجها ومهما كانت طبيعة الحكم، ولأن استغلال أحاسيس الناس في ظل الأزمات لا يتطلب جهدا كبيرا، فيكفي صياغة خطاب شعبي يحرك العواطف.

إذن، من هذا المنطلق نرى أن نجاح المسلسل الديمقراطي يتطلب الشروع في مسلسل آخر من الإصلاحات الاقتصادية، تمتص الأزمة الاقتصادية، وتسمح للديمقراطية بأن تترعرع في مناخ سليم حتى لا تُولَدُ الأطراف الديمقراطية مشوهةً؛ فالأزمة تشجع الصامتين على الكلام، وتدفع بمن كان خارج المسرح السياسي إلى الواجهة بدون أن يكون مسلحا بالفهم الجيد لملابسات الواقع.

"إن الوضع الخطير الذي يخيم اليوم على موريتانيا حملني على أن أقطع الصمت الذي ألزمت به نفسي ست عشرة سنة". لقد تصدرت هذه العبارات خطابا وجهه من نيس بفرنسا يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٩٥م الرئيس السابق الأستاذ المختار ولد داداه، عبر أثير إذاعة فرنسا الدولية، فألهب المشاعر، ولكنه لم يقدم حلا لأزمة الديمقراطية؛ فهي تحتاج إلى برنامج اقتصادي ناجح أكثر من حاجتها إلى خطاب سياسي ينشد التغيير من خارج محيط الأزمة. ومن داخل هذا المحيط يمكن تلمس الحل، وذلك من خلال تمحيص الأسباب التي فجرت تلك الأزمة.

إن مطالبة السلطة السياسية بالإصلاح أمر مشروع، وتحميلها مسئولية الأزمة أمر ممكن، ولكن الكفَّ عن هذا الخطاب بمجرد قبول هذه السلطة التخلي عن بعض الصلاحيات، أو منح جزء من الامتيازات أمرٌ غيرُ

مستساغٍ، بل إن الإصرارَ على مواصلة النضال، والبحث المستمر عن أدوات ناجعة للتغيير، وإيصال الخطاب – أمر عجزت المعارضة الموريتانية عن القيام به، رغم وجود "منسقية" لأحزاب المعارضة.

كما أن مطالبة بعض زعماء الأحزاب سنة ١٩٩٢م بالحوار بين النظام والمعارضة من أجل تحديد قواعد اللعبة الديمقراطية، تعد مسعىً موفقا، لولا تخلى هذه الزعامات عن هذا المسعى فيما بعد. ويعد هذا الموقف الأخير نكوصا لصالح القطيعة التي لا تخدم المشروع الديمقراطي، لكون التخلي عن هذا النهج لصالح التحالف مع طرف ضد آخر يعد من باب السكوت في مقام الكلام؛ فسياسة الصمت أسلوب سياسي عند بعض الأحزاب، يجنبها المساءلة الشعبية، ويضمن لها المكافأة الرسمية.

أما المناورة بالحوار فهي أسلوب آخر، وهذا الأسلوب سائد منذ أن أعلن الرئيس ولد الطائع عن نهج الحوار مع المعارضة يوم ٣ أغسطس سنة ٢٠٠٠م، في مهرجان خطابي في مدينة أطار، وردت عليه المعارضة بالقبول، عادة أن الكرة الآن في مرمى السلطة السياسية.

الهوامش

(١) عبد الإله بلقزيز: الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ١١٩، (مايو ١٩٩٧)، ص١٧.

(٢) غسان سلامة: أين هم الديمقراطيون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥، ص ص٩ــ١٠.

(٣) محمد عابد الجابري: الانتقال إلى الديمقراطية: "أسئلة وآفاق"، مجلة فكر ونقد، العدد ٣٢، أكتوبر، ٢٠٠٠، الدار البيضاء.

(٤) محمد الأمين ولد سيدي باب، المشاركة السياسية بين الديمقراطية الليبرالية والشوراء الإسلامية، صحيفة الصحيفة، الأعداد ٣٠ــ٣٤، نوفمبر، ديسمبر ٢٠٠١، ص١١.

(5) Mohamed Vall Ould Ahmed, Les regimes politiques en Mauritanie depuis la fin de La derniere guerre mondiale, horizon n° 1110, 1121, 1125, mars – avril 1995.

(٦) د. محمد ولد خباز: الوجيز فى القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة نواكشوط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، الطبعة الثانية، ١٩٩٣.

(٧) تأسست الحركة الوطنية الديمقراطية (M.N.D) فى شهر إبريل سنة ١٩٦٨، و تأسس حزب الكادحين الموريتانيين (P.K.M) فى شهر أكتوبر سنة ١٩٧٣، ثم تأسس التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية (A.M.D) سنة ١٩٨٠.

(8) Moktar Ould Daddah, interview, Jeune Afrique, fevrier 1999, p. 117.

(٩) للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكن مراجعة:

J.L. balans, le Développement du pouvoir en Mauritanie, thèse de doctorat d'Etat en science politique, université de Bordeau 1, 1980.

(10) Ahmed Salem Ould Boubout, la construction de l'Etat de droit en Mauritanie, Etat de droit dans le Monde Arabe, CNRS – Paris 1997, p. 301.

(١١) جريدة الراية المغربية، العدد (١٠)، ٢٧ يونيو ١٩٩١، ص٧.

(١٢) الرجاء الديمقراطي، من أجل موريتانيا ديمقراطية، ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٨٨.

(١٣)محمد الأمين ولد سيدي باب: الإصلاحات الهيكلية وانعكاساتها على الخصخصة في موريتانيا، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٤٥٧ - ٤٥٨)، يناير - إبريل، ٢٠٠١، ص٢٩٨.

(١٤)يمكن الرجوع إلى الرسالتين الموجهتين من قبل لفيف من الشخصيات السياسية والمدنية إلى رئيس اللجنة العسكرية المؤرختين بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٩١م.

(15) François Soudan, La Mauritanie s'ouvre au pluralisme, Jeune Afrique, n° 1582 – avril 1991, p. 54.

(16) Mohamed Mahmoud Ould Mohamedou, La Mauritanie sous l'emprise d'un régime patriarcal, le monde diplomatique , novembre 1993.

(17) Jacques de Barrin, Mauritanie : Des militaires en tenue de démocrates, le monde – 12 mai 1991.

(18) Philipe Marchesin, L'évolution politique constitutionnelle de la Mauritanie, p. 78.

(١٩)فرانسيس دو شاسي: النخبة السياسية الموريتانية، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد ٩ــ١٠، ص٦٣.

(٢٠) سيد إبراهيم ولد محمد أحمد: النظام الحزبي والتجربة الدستورية في موريتانيا، المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد، العدد (٧)، سنة ١٩٩١م، ص٣١.

(٢١)وفاء زينهم: موريتانيا، ضمن كتاب "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، التقرير السنوي لسنة ٢٠٠٠م، المشرف العام د. سعد الدين إبراهيم، ص١٦٣.

(٢٢)على خليفة الكواري: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٧، مايو، ٢٠٠١م، ص٧.

(٢٣)أبو بكر ولد دحود: الخطاب السياسي للرئيس معاوية ولد الطايع، أكتوبر ٢٠٠١ ، كتاب مطبوع في موريتانيا لا يحمل اسم جهة الإصدار .

(٢٤) انتقد الرئيس الموريتاني معاوية ولد سيد أحمد الطائع الممارسات القبلية الضارة بالمجتمع العصري. يرجى العودة إلى نص خطاب السيد الرئيس، يومية الشعب الصادرة ٦ــ ٧، مارس ١٩٨٦ (خطاب مدينة النعمة ٥ مارس ١٩٨٦م).

(25) Al Akbar, du 15 au 21 avril 1996, p. 8.

(٢٦) محمد الأمين ولد سيدي باب: مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، كتاب مرقون.

(٢٧) أبو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤، ص ص٢١٥ــ٢١٦.

(28) Philippe Marchesin, Origine et Evolution des partits et groupes politiques – politique Africaine, n° 55 – octobre 1994, p. 20.

معهد البحوث والدراسات العربية